17 May 2004
Arabic

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون
البند ١١٢ من القائمة الأولية*
تخطيط البرامج

الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

الجزء الثاني: الخطة البرنامجية لفترة السنتين

البرنامج ١١
البيئة



المحتويات

الصفحة

٢	التوجه العام
٥	البرنامج الفرعي ١ - التقييم البيئي والإنذار المبكر
٦	البرنامج الفرعي ٢ - تطوير السياسات والقانون
٨	البرنامج الفرعي ٣ - تنفيذ السياسات العامة
١٠	البرنامج الفرعي ٤ - التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد
١٣	البرنامج الفرعي ٥ - التعاون والتمثيل على المستوى الإقليمي
١٤	البرنامج الفرعي ٦ - الاتفاقيات البيئية
١٦	البرنامج الفرعي ٧ - الاتصالات والإعلام
١٨	الولايات التشريعية

* A/59/50



التوجه العام

١-١١ خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، سيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة اتباع نهج مكثف في القيام بدوره باعتباره "السلطة البيئية الريادية على الصعيد العالمي التي تقوم بإعداد البرنامج البيئي العالمي وتنهض بالإنجاز المتسق للبعد البيئي الناجم عن التنمية المستدامة في إطار منظومة الأمم المتحدة وتقوم مقام مناصر يحتج بمواقفه من أجل البيئة العالمية" (إعلان نيروبي، ١٩٩٧).

٢-١١ ويستمد البرنامج ولايته من قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د - ٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، الذي أنشئ بموجبه مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمانة شؤون البيئة، وصندوق البيئة. وقد أعاد مجلس إدارة البرنامج تحديد وتوضيح دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المقرر ١/١٩ المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ في إعلان نيروبي بشأن دور وولاية البرنامج. وأقرت الجمعية العامة بموجب قرارها د/١٩ - ٢/١٩ المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧ الولاية الجديدة للبرنامج. وأوردت الجمعية تفاصيل أخرى عن ولاية البرنامج في قرارها ٢٤٢/٥٣ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩.

٣-١١ واتساقاً مع هيكله المؤسسي الوظيفي والنهج الذي يركز على النتائج تجاه تنفيذ البرامج، ستكون بيئة السياسة الدولية الأعم أهمية خاصة. وفي هذا الصدد، فإن إعلان الدوحة الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي أولى اهتماماً مجدداً لمسائل التجارة والبيئة، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً الذي يسلم بالصلة التي لا تنفصم بين البيئة والتنمية والفقير، فضلاً عن نتائج المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية المعقود في مونتيري، المكسيك، توفر نقاطاً مرجعية في حين توفر الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وخطّة تنفيذ جوهانسبرغ، وغيرها من نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، بما في ذلك عملية الإدارة البيئية الدولية، خارطة طريق واضحة وموجهة لتنفيذ البرنامج.

٤-١١ وما زال إعلان مالمو الوزاري الذي أعلن فيه المجتمع الدولي أن الأسباب الجذرية للتدهور البيئي العالمي هي جزء لا يتجزأ من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية مثل الفقر المتفشي، وأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وانعدام الإنصاف في توزيع الثروة، وعبء الدين يوفر الإطار الأعم الذي يجب أن ينسب إليه المنظور البيئي.

٥-١١ ويستند البرنامج إلى وجود ترابط قوي بين البرامج الفرعية السبعة وهي التقييم البيئي والإنذار المبكر؛ وتطوير السياسات والقانون؛ وتنفيذ السياسات العامة؛ والتكنولوجيا والصناعة والاقتصاد؛ والتعاون والتمثيل على المستوى الإقليمي؛ والاتفاقيات البيئية؛

والاتصالات والإعلام. وستنعكس هذه الروابط القوية في التعاون الوثيق بين الشعب السبع ذات الصلة فضلا عن التعاون مع شعبة تنسيق مرفق البيئة العالمية.

٦-١١ وسيظل التقييم البيئي والإنذار المبكر يدعم جهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة ويبقى حالة البيئة العالمية قيد الاستعراض، ويكفل توجيه اهتمام الحكومات إلى القضايا البيئية المستجدة. وفي هذا الصدد، سيتعين زيادة الجهود الرامية إلى تعزيز الأساس العلمي للبرنامج ومصداقية البيانات البيئية عن طريق دعم إنشاء نظم محسنة للبيانات، وتطوير القدرات العلمية على الصعيدين الوطني والإقليمي لإعداد تقييمات بيئية موثوقة وتوفير إنذار مبكر لكي تأخذها الحكومات في الاعتبار على النحو الملائم.

٧-١١ وتقتضي ترجمة المعلومات والبيانات العلمية إلى مقررات تستند إلى السياسات العامة عنصرا قويا لتطوير السياسات، يقوم على توافق الآراء بشأن الإدارة البيئية الدولية التي تحققت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وسينصب التركيز على كفالة دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة لإدراج الاعتبارات البيئية في العمليات الحكومية الدولية الأوسع نطاقا، وتيسيره لوضع نهج منسقة تجاه الأولويات البيئية في منظومة الأمم المتحدة، أي عن طريق فريق الإدارة البيئية، واستحداث نهج ابتكارية تجاه زيادة إشراك جميع أصحاب المصلحة في تنفيذ الأولويات المعتمدة على الصعيد الحكومي الدولي.

٨-١١ وسينصب الزخم الرئيسي للمبادرات التي تستند إلى العلم وأعمال تطوير السياسات التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة على دعم تنفيذ السياسات البيئية المتفق عليها فيما بين الحكومات على الصعيد الوطني وبخاصة عن طريق تكثيف وزيادة تنسيق الجهود الرامية إلى تطوير قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٩-١١ وسيزيد برنامج الأمم المتحدة للبيئة من تعزيز قدرة البلدان وأصحاب المصلحة على إدماج الاعتبارات البيئية في هياكلها لصنع القرار وتطوير سياسات واستراتيجيات وممارسات سليمة بيئيا بالاستناد إلى نهج متكامل تشاركي تجاه التنمية المستدامة. وسيشمل ذلك بذل جهود لإيجاد أنماط أكثر استدامة للاستهلاك والإنتاج، وزيادة كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، واتباع نهج استراتيجي تجاه إدارة المواد الكيميائية، والإسهام في وضع استراتيجيات بيئية وتجارية وإنتاجية متداعمة.

١٠-١١ وسيؤدي تكثيف الحوار والتعاون في مجال السياسات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي إلى دعم إدماج اهتمامات السياسات البيئية العالمية في الأولويات والقضايا المستجدة على هذين الصعيدين. وتوفر الأعمال التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع المنتديات الإقليمية ودون الإقليمية رابطة بالغة الأهمية بين تطوير سياساته وبرامجه

من ناحية والشواغل الفعلية في المناطق الإقليمية من الناحية الأخرى. ولذلك، فإنه في تنفيذ البرامج التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة يولى قدر أكبر من الاهتمام لمعالجة الشواغل والأولويات المستجدة في المناطق الإقليمية ودون الإقليمية، وبخاصة شواغل وأولويات العالم النامي، ولا سيما في أفريقيا.

١١-١١ وسيكون هناك تركيز على وضع نهج أكثر تكاملا وترابطا تجاه تنفيذ الاتفاقات القانونية الدولية التي تعتبر أساسية في تحقيق التنمية السليمة بيئيا، وفقا لتكليف مجلس الإدارة. وسيولى اهتمام خاص في هذا العمل للتكامل بين أهداف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف لتخفيف حدة الفقر وارتباطها بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وفي نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية والاتفاقات الدولية منذ عام ١٩٩٢.

١٢-١١ ومن بين العناصر الأساسية لتحقيق النجاح في كفاءة تنفيذ السياسات البيئية زيادة تعزيز الفهم العام للقضايا البيئية الحرجة على كافة الصعد. وفي هذا الصدد، وفيما يتعلق بإقامة شراكات مع الفئات الرئيسية، ستبذل جهود إضافية لكفالة تغطية القضايا البيئية بصورة كافية في وسائل الإعلام الدولية، وتيسير إمكانية الوصول إلى المعلومات البيئية، وتشجيع زيادة مشاركة الجمهور في مجال الإدارة البيئية، وذلك عن طريق حملات زيادة الوعي البيئي.

١٣-١١ وسيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه الوكالة المنفذة لمرفق البيئة العالمية تشجيع الأنشطة التي تنطبق عليها شروط مرفق البيئة العالمية وفقا لولايته وكذلك للأولويات الاستراتيجية المتفق عليها للمرحلة الثالثة للمرفق (٢٠٠٢-٢٠٠٦). وسيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مساعدة جميع البلدان التي تنطبق عليها الشروط على وضع وتنفيذ المشاريع التي تقع في إطار مجالات التركيز الستة للمرفق والعمل على تعزيز قدرة البلدان الأكثر ضعفا على تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقيات ذات الصلة بمرفق البيئة العالمية؛ وفي هذا الصدد، سيولى اهتمام خاص للبلدان الأفريقية عن طريق مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية، وأقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٤-١١ ويمثل برنامج الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ برنامج عمل تطلعيا لبرنامج البيئة يستند إلى الدروس المستفادة خلال السنوات الثلاثين الأخيرة، والاحتياجات المعرب عنها بوضوح للدول الأعضاء، ومتخذة كنقطة انطلاق التوافق الدولي في الآراء الوارد في المؤتمرات الدولية المعقودة مؤخرا وضرورة اتباع نهج يركز على النتائج. ويجسد هذا النهج إدراك أن المشاكل

البيئية يجب أن تعالج في سياقها الاجتماعي والاقتصادي. ومع التسليم بضرورة مواصلة تطوير السياسات والتوجيه، هناك توافق في الآراء على أن تركيز عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة يجب أن ينصب في المستقبل على التنفيذ، مع مراعاة المنظور الجنساني.

البرنامج الفرعي ١

التقييم البيئي والإنذار المبكر

هدف المنظمة: كفالة أن تحظى المشاكل البيئية والقضايا المستجدة ذات الأهمية الدولية الواسعة النطاق بالاهتمام المناسب والمبكر من جانب صانعي القرارات على الصعيدين الوطني والدولي

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' زيادة عدد الإشارات إلى التقييمات البيئية في المنتديات الحكومية الدولية ووسائل الإعلام، وعدد الزيارات للتقارير المتاحة على الإنترنت	(أ) زيادة الوعي بالمشاكل البيئية والقضايا المستجدة والتعاون بشأنها فيما بين الحكومات والجمهور، لتحسين دعم الاستدامة وأمن الإنسان.
'٢' زيادة عدد الحكومات والعلماء المشتركين في عمليات التقييم البيئي	(ب) إنشاء نظم بيانات ومعلومات ذاتية الاستدامة لتحسين إمكانية الوصول إلى بيانات موثوقة وقابلة للمقارنة واستخدام مؤشرات لتحسين فهم القضايا البيئية وتحسين عملية صنع القرارات المتصلة بها.
(ب) '١' زيادة عدد المستعملين الذين يمكنهم الوصول إلى شبكات البيانات والرصد	(ج) زيادة الإسهام أو المشاركة في التقييم البيئي والإبلاغ البيئي في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتحسين إمكانية تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.
'٢' زيادة عدد عمليات تنزيل المجموعات الأساسية من البيانات والمؤشرات التي يستخدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة	(ج) زيادة الإسهام أو المشاركة في التقييم البيئي والإبلاغ البيئي في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتحسين إمكانية تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.
(ج) زيادة عدد المؤسسات من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية '١' القادرة على جمع البيانات وتحليلها، و'٢' المشتركة في عمليات التقييم البيئي.	(ج) زيادة الإسهام أو المشاركة في التقييم البيئي والإبلاغ البيئي في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتحسين إمكانية تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

الاستراتيجية

١١-١٥ تضطلع شعبة الإنذار المبكر والتقييم بالمسؤولية عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي. وتهدف الاستراتيجية خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى تحقيق ما يلي:

- (أ) تعزيز الأساس العلمي لعملية صنع القرار عن طريق إجراء تقييمات بيئية مناسبة للسياسات العامة وموثوقة من وجهة العلمية في الوقت المناسب؛
- (ب) تمكين الحكومات من إنشاء نظم محسنة للبيانات والمعلومات البيئية لأغراض الإنذار المبكر وصنع القرار عن طريق دعم نظم الرصد وجمع البيانات ووضع مؤشرات للتقييمات والإبلاغ؛
- (ج) دعم الإدارة البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تعزيز التعاون مع مؤسسات التقييم والرصد وإدارة البيانات والإبلاغ على الصعيد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية، وبناء قدرات تلك المؤسسات؛
- (د) تعزيز تنفيذ نتائج عملية الإدارة البيئية الدولية لتحسين أداء مبادرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة لبناء القدرات.

البرنامج الفرعي ٢

تطوير السياسات والقانون

هدف المنظمة: القيام، ضمن إطار الولاية الحالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بتحسين قدرة الدول الأعضاء والمجتمع الدولي على تطوير وتحسين أطر السياسة العامة والأطر القانونية لمواجهة التحديات البيئية الجديدة والمستمرة في سياق التنمية المستدامة.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) ازدياد أدلة إدماج البعد البيئي للتنمية المستدامة في الأنظمة القانونية بمشاركة أصحاب المصلحة القانونيين في التنمية وتنفيذ القانون البيئي.	(أ) مواصلة تطوير القانون البيئي، بما في ذلك إدماج البعد البيئي للتنمية المستدامة، وتنفيذ ذلك من خلال المشاركة الفعالة من جانب أصحاب المصلحة القانونيين.
(ب) ازدياد عدد السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية التي تدمج البعد البيئي.	(ب) تعزيز قدرة صانعي السياسة على الاستجابة للتحديات البيئية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً من خلال وضع صكوك سياسية جديدة ومنقحة، مع مراعاة الشواغل الاجتماعية - الاقتصادية؛ وإدماج هذه السياسات على الصعيد الوطني في استراتيجيات التنمية.

- (ج) تحسين إشراك المجموعات الرئيسية في تطوير وتنفيذ السياسات البيئية والقانون البيئي.
- (ج) ازدياد عدد المجموعات الرئيسية التي تشارك على نحو فعال في تطوير السياسة العامة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على الصعيد الإقليمي والعالمي.
- (د) تعزيز تفهم كافة الشركاء لضرورة إدماج البعد البيئي في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في الإعلان بشأن الألفية وخطة تنفيذ جوهانسبرغ
- (د) ازدياد إدراج الأهداف البيئية في نتائج عمل هيئات الأمم المتحدة الحكومية الدولية والمشاركة بين الوكالات (القرارات، والمقررات، واستراتيجيات السياسة العامة، والمبادئ التوجيهية، وما إلى ذلك) وتحسن تنفيذها.

الاستراتيجية

١١-١٦ تتولى شعبة تطوير السياسات البيئية والقانون البيئي مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي. وتتمثل الاستراتيجية في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في القيام، بالتعاون مع الحكومات وسائر الشركاء ومن خلال التعاون فيما بين الوكالات، بتمكين قطاع عرضي واسع من أصحاب المصلحة القانونيين، وصانعي السياسة العامة، والمجموعات الرئيسية من المشاركة على نحو فعال في تطوير القوانين والسياسات البيئية وتحليلها وتنفيذها والامتثال لها وإنفاذها بهدف تحقيق التنمية المستدامة من خلال ما يلي:

- (أ) إتاحة فرص التفاعل، وخيارات الدراسة، والمعلومات اللازمة، والتدريب وسائر المرافق.
- (ب) تعزيز تنفيذ نتائج عملية الإدارة البيئية الدولية في تحسين أداء مبادرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة لبناء القدرات.
- (ج) تعزيز المؤسسات على المستوى الوطني (بما في ذلك الأطر القانونية) وقدرة المهنيين، كالقضاة والمحامين والمجموعات الرئيسية.

البرنامج الفرعي ٣

تنفيذ السياسات العامة

هدف المنظمة: تعزيز تنفيذ السياسات والتشريعات البيئية، والممارسات التنظيمية؛ والتخفيف من الأثر البيئي لحالات الطوارئ وحالات ما بعد الصراع على التنمية المستدامة.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
<p>١' تلقي عدد متزايد من البلدان والمؤسسات وسائر أصحاب المصلحة للدعم لدى تنفيذ السياسات والتشريعات البيئية</p>	<p>(أ) تعزيز قدرة الحكومات، والمؤسسات والشبكات وآليات التنسيق الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية لدى تنفيذ السياسات والتشريعات البيئية والممارسات التنظيمية، بما في ذلك المنظور الجنساني</p>
<p>٢' ازدياد عدد الشراكات وآليات التعاون والشبكات العاملة على تنفيذ تدابير التنظيم البيئي على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي</p>
<p>٣' ازدياد عدد برامج التعليم والتدريب البيئي المقدمة من خلال نظم التعليم الوطنية ومؤسسات التعلم</p>
<p>١' ازدياد عدد خطط العمل والشراكات والشبكات وآليات التنسيق بالنسبة لإدارة المتكاملة لموارد المياه</p>	<p>(ب) تحسين المشاركة والتنسيق والكفاءة على المستوى الدولي والوطني بالنسبة لإدارة المتكاملة لموارد المياه وحماية البيئة البحرية</p>
<p>٢' عدد السياسات الوطنية، والمبادئ التوجيهية العالمية والإقليمية واستراتيجيات التنفيذ الموضوعية لتنفيذ برنامج العمل العالمي على المستوى الوطني والمحلي</p>

- (ج) تعزيز القدرة على المستوى الدولي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني للوقاية من الطوارئ البيئية، والتخفيف من خطرهما، والإعداد والتصدي لها، وإجراء تقييمات وتنظيف عقب الكارثة/الصراع
- ١' عدد الأنشطة التي يجريها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتنفيذ بتعاون فيما بين الوكالات حسب الاقتضاء، لمساعدة البلدان والمناطق دون الإقليمية والمناطق الإقليمية على الوقاية من الطوارئ البيئية التي تسببها الكوارث الطبيعية والحوادث التي هي بتدبير من البشر، والتخفيف من خطرهما، والإعداد والتصدي لها
- ٢' عدد التقييمات البيئية التي تجرى بعد الصراع
- ٣' عدد أنشطة المتابعة لتنفيذ النتائج التي تتوصل إليها تقييمات ما بعد الصراع
- (د) تعزيز قدرة المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية على تحليل حالة التنوع البيولوجي
- (د) ازدياد عدد المراكز المتعاونة في مجال التنوع البيولوجي والشراكات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين التي أقامها المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

الاستراتيجية

١١-١٧ تتولى شعبة تنفيذ السياسات البيئية مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي. وستكون الاستراتيجية في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ على النحو التالي:

(أ) تعزيز اتباع نهج متكامل على نطاق برنامج الأمم المتحدة للبيئة إزاء تنفيذ نتائج العملية الدولية للإدارة البيئية في مجال تحسين أداء مبادرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة لبناء القدرات من خلال ما يلي:

١' تقديم المساعدة والدعم، بالتعاون مع الحكومات الوطنية، لتنفيذ السياسات البيئية وإنفاذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والامثال لها؛

٢' وضع البرامج/المبادرات التعليمية البيئية التي تهدف إلى الارتقاء بالتصورات والطموحات الخاصة بالحفظ من أجل الحد من الفقر؛

(ب) تعزيز قدرات الحكومات وسائر أصحاب المصلحة على تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية؛

(ج) معالجة احتياجات تنمية القدرات والتنمية المؤسسية على المستوى الدولي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني للوقاية من الطوارئ البيئية التي تسببها الكوارث الطبيعية والحوادث التي هي بتدبير من البشر والصراعات والتخفيف من مخاطرها والإعداد والتصدي لها؛

(د) إدماج الاعتبارات البيئية في التعمير في فترة ما بعد الصراع بإجراء تقييمات بيئية وتحديد المسائل الاستراتيجية بالنسبة لتقديم المساعدة البيئية بما في ذلك تخفيف الأخطار البيئية، وإعادة التأهيل، وبناء القدرات؛

(هـ) مواصلة تطوير المعلومات وغير ذلك من الخدمات التي يوفرها المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالشراكة مع المراكز المتعاونة معه لا سيما في البلدان النامية، وبالتعاون مع اتفاقية التنوع البيولوجي وسائر الوكالات؛

(و) تعزيز مشاركة الحكومات الوطنية وغيرها من أصحاب المصلحة في المشاريع والشراكات الخاصة لتلبية احتياجات محددة للإدارة البيئية والتنمية المستدامة.

البرنامج الفرعي ٤

التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد

هدف المنظمة: تشجيع ودعم القطاع العام والتجارة والصناعة لدى وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والممارسات السليمة بيئياً، القائمة على نهج متكامل وتشاركي إزاء التنمية المستدامة.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
ازدياد عدد السلطات المحلية والوطنية التي تنفذ الخطط المتكاملة لإدارة المياه وتعتمد التكنولوجيات والممارسات السليمة بيئياً	(أ) تعزيز قدرة صانعي القرار في القطاعين العام والخاص وقدرة المنظمات على الوصول إلى التكنولوجيات السليمة بيئياً واعتمادها واستعمالها، وعلى اعتماد الخيارات الواعية بشأن إدارة المياه وإنتاج الطاقة واستعمالها
ازدياد الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة وتكنولوجيات الطاقة التي تتميز بالكفاءة في كافة المناطق، على نحو ما تدل عليه قيمة البرامج والمشاريع والشبكات	(ب) '١' (أ) '٢'

التي يتم الشروع بها بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة

ازدياد عدد السلطات المحلية والوطنية والإقليمية التي بدأت العمل بالسياسات والبرامج الخاصة بالإنتاج والاستهلاك المستدامين

(ب) زيادة تفهم وتنفيذ صانعي القرار في القطاع الخاص والمنظمات لممارسات وأدوات الإدارة السليمة بيئياً، بما في ذلك الإنتاج الأنظف، والاستهلاك المستدام والوقاية من الأخطار والطوارئ البيئية والاستعداد للتصدي لها

ازدياد عدد الرابطات الصناعية والمهنية التي بدأت العمل بالسياسات والبرامج الخاصة بالإنتاج والاستهلاك المستدامين

(ج) تقدم تحرزه البلدان والمجتمع الدولي نحو كفالة أن تستعمل المواد الكيميائية وتنتج بطرق تفضي إلى التقليل إلى الحد الأدنى من الآثار الضارة الخطرة على الصحة البشرية والبيئة

نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية تعتمد على الحكومات ويتقبله المجتمع الدولي على نطاق واسع

أن تصبح اتفاقيتا روتردام وستوكهولم ساريتين ويجري التقييد بهما على نطاق واسع

ازدياد عدد المشاريع في البلدان للتخفيف من الأخطار الناجمة عن المواد الكيميائية والنفايات

ازدياد عدد منظمات القطاعين العام والخاص التي تتقيد بمبادئ مبادرة الاتفاق العالمي التابعة للأمم المتحدة ومبادرة الشراكة القطاعية مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعماً لأهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

(د) تعزيز قدرة صانعي القرار في القطاعين العام والخاص وقدرة المنظمات على إدماج البعد البيئي للتنمية المستدامة في سياساتهم وممارساتهم الاقتصادية والتجارية والمالية، بما في ذلك إدارة الشركات من الناحيتين البيئية والاجتماعية

ازدياد عدد منظمات القطاعين العام والخاص التي تنشر تقارير الاستدامة البيئية عن أداؤها، متبعة بالمبادئ التوجيهية الواردة في مبادرة الإبلاغ العالمية

(ب) زيادة تفهم وتنفيذ صانعي القرار في القطاع الخاص والمنظمات لممارسات وأدوات الإدارة السليمة بيئياً، بما في ذلك الإنتاج الأنظف، والاستهلاك المستدام والوقاية من الأخطار والطوارئ البيئية والاستعداد للتصدي لها

٣' عدد المشاريع القطرية المدوئ بها
أو المستمرة أو المستكملة التي تزيد
من قدرة المؤسسات الوطنية
والإقليمية ودون الإقليمية على
وضع وتنفيذ سياسات اقتصاد
كلي تدمج الاعتبارات البيئية في
السياسات التجارية والمالية
والإنمائية

الاستراتيجية

١١-١٨ تتولى شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي. وستكون الاستراتيجية في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ كما يلي:

(أ) زيادة الوعي وتعزيز قدرة صانعي القرار على وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والممارسات التي تعزز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وتستفيد على نحو فعال من الموارد الطبيعية، وتكفل تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وتسهم في جعل السياسات الاقتصادية والتجارية والبيئية مناصرة لبعضها البعض؛

(ب) تعزيز حصول القطاع العام والتجارة والصناعة على أدوات المعرفة والتكنولوجيا والاقتصاد دعماً للتنمية المستدامة، ودعم توفير التقييمات والأدوات المناسبة لتحسين إدارة المعرفة في هذا الصدد؛

(ج) دعم تطوير الأدوات المناسبة في مجال الإعلام والاتصال والإدارة والتدريب، من خلال شراكات مع سائر المنظمات الدولية، والسلطات العامة، والتجارة والصناعة، والمنظمات غير الحكومية، لبناء القدرة من خلال تدريب المدربين وتمكين صغار المقاولين والمستهلكين وسائر الجهات الفاعلة في المجتمع المدني على اعتماد خيارات واعية؛

(د) تعزيز تنفيذ نتائج عملية الإدارة البيئية الدولية لتحسين أداء مبادرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة لبناء القدرات.

البرنامج الفرعي ٥

التعاون والتمثيل على المستوى الإقليمي

هدف المنظمة: تعزيز التعاون الإقليمي وقدرة البلدان والمؤسسات في المناطق الإقليمية على معالجة المسائل البيئية ذات الأهمية الفائقة من الناحيتين الإقليمية والعالمية.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) تزايد عدد الشراكات والاتفاقات الجديدة الجاري تنفيذها بين البلدان وفيما بين الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى في مجال البيئة	(أ) تعزيز الحوار السياسي والتعاون فيما بين البلدان والمؤسسات في المناطق الإقليمية فيما يتعلق معالجة المسائل البيئية ذات الأولوية المشتركة والاهتمام المشترك
(ب) تزايد عدد خطط العمل والاستراتيجيات البيئية التي اعتمدت على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي والجاري تنفيذها، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة	(ب) تزايد قدرات البلدان والهيئات الإقليمية في المجالات القانونية، والسياسية، والمؤسسية، على معالجة المسائل ذات الأولوية من الناحية البيئية
(ج) تزايد عدد البرامج والمشاريع المتصلة بالبعد البيئي للتنمية المستدامة التي تحظى بدعم وتمويل الحكومات وغيرها من المصادر في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	(ج) تزايد دعم التعاون الدولي للبعد البيئي المتعلق بالتنمية المستدامة

الاستراتيجية

١١-١٩ تتولى شعبة التعاون الإقليمي مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي. وستكون الاستراتيجية في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ على النحو التالي:

(أ) العمل مع أطر العمل للتعاون الإقليمي ودون الإقليمي ودعمها وتعزيزها، وتقديم المشورة السياسية والدعم التقني للحكومات، وتعزيز قدرتها على الاتصال بالقطاع الخاص والمجموعات الرئيسية ومنظمات المجتمع المدني والتعاون معها؛

(ب) المشاركة في المنتديات الوزارية الإقليمية ودون الإقليمية التي تنظمها المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ودعم تلك المنتديات لكفالة التأزر والاتساق بين سياسة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتطوير وتنفيذ برامج من ناحية والمشاغل الحقيقية السائدة في المناطق الإقليمية على نحو ما تعبر عنه الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، من ناحية أخرى؛

(ج) تقديم المشورة السياسية، وبناء القدرات والدعم التقني بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الحكومات بغية ترسيخ العمل الوطني من أجل حماية البيئة وتعزيزها؛

(د) تقوية الاتصال والتعاون مع القطاع الخاص، والمجموعات الرئيسية ومنظمات المجتمع المدني بهدف إيجاد قدر أكبر من الاتساق والالتزام الراسخ تجاه العمل البيئي على المستويات الوطنية، ودون الإقليمية، والإقليمية؛

(هـ) النهوض بتنفيذ نتائج عملية الإدارة البيئية الدولية التي تعزز تنفيذ مبادرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة لبناء القدرات.

البرنامج الفرعي ٦

الاتفاقيات البيئية

هدف المنظمة: تعزيز تنفيذ الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف والامتثال لها وتعزيز وتقوية الصلات فيما بينها وتحقيق التآزر بينها وبين برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع وضع الاستقلال الذاتي لمؤتمرات الأطراف فيما يتعلق سلطة اتخاذ القرار في الاعتبار

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) تزايد عدد الأنشطة التعاونية بين الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف التي تنفذ بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة	(أ) تعزيز التعاون بين أمانات الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتشاور مع أمانات ومؤتمرات الأطراف في الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف
(ب) تزايد عدد الترتيبات التي يتم التوصل إليها بين الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف وبين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والسلطات الوطنية والتي تعمل على تعزيز الصلات وأوجه التآزر	(ب) تحقيق شراكات متينة بين أصحاب المصلحة على المستويات العالمي والإقليمي والوطني بهدف تقوية الصلات وأوجه التآزر، بما في ذلك تنسيق الإبلاغ
(ج) تزايد عدد البرامج المشتركة مع الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف التي تعالج الصلات بين الفقر والبيئة	(ج) مراعاة البرامج التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة للعناصر الاقتصادية - الاجتماعية الفاعلة في تنفيذ الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف

- (د) تعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في المفاوضات الحكومية الدولية من خلال تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة للبرامج المشتركة مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف
- (هـ) تعزيز أوجه التآزر بين برامج البحار الإقليمية وغيرها من الاتفاقات البيئية الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات الحكومية الدولية، بالتشاور مع أمانات ومؤتمرات الأطراف في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، من أجل تطوير وتنفيذ البرامج والأنشطة المشتركة
- (د) تزايد عدد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي تشارك على نحو فعال في اجتماعات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والاجتماعات المتصلة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة
- (هـ) تزايد عدد برامج البحار الإقليمية والاتفاقات البيئية الإقليمية الأخرى التي تستفيد من التعاون مع مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية

الاستراتيجية

١١-٢٠ تتولى شعبة الاتفاقيات البيئية مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي، وستكون الاستراتيجية في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ على النحو التالي:

- (أ) تشجيع التصديق على الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، ودعم تنفيذها وإعمالها، مع إعطاء الأولوية للاتفاقات التي يديرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومراعاة احتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛
- (ب) العمل على تعزيز تنسيق الاتفاقيات البيئية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، بالتعاون مع أمانات ومؤتمرات الأطراف في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛
- (ج) تعزيز التعاون مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بالتشاور مع أماناتها ومؤتمرات أطرافها بشأن البيئة والتخفيف من حدة الفقر من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية؛
- (د) تعزيز دعم مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛
- (هـ) زيادة استخدام اتفاقيات البحار الإقليمية وخطط العمل وغيرها من الاتفاقات البيئية الإقليمية كمنتدى للتنفيذ الإقليمي المنسق للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف علاوة على ولايات المنظمات الحكومية الدولية وغيرها من المبادرات العالمية والإقليمية؛

(و) تعزيز تنفيذ نتائج عملية الإدارة البيئية الدولية لتحسين أداء مبادرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة لبناء القدرات.

البرنامج الفرعي ٧

الاتصالات والإعلام

هدف المنظمة: زيادة دعم الجهود والأعمال التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركاؤه لمعالجة المسائل البيئية الحرجة

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
<p>زيادة حجم التغطية من جانب وسائل الإعلام الدولية والإقليمية والمحلية التي تبقى الأضواء الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية مسلطة على البيئة فيما يتعلق بأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة</p>	<p>(أ) زيادة فهم الإدارة البيئية والمشاركة فيها من جانب وسائل الإعلام والحكومات والمنظمات غير الحكومية والهيئات المهنية والمجموعات الرئيسية والجمهور بصفة عامة</p>
<p>زيادة ظهور صفحة برنامج البيئة "unep.org" على الشبكة الإلكترونية وزيادة رضاء المستعملين عنها وهو ما يقاس عن طريق الدراسات الاستقصائية للمستعملين والإحصاءات المتعلقة بعدد مرات الزيارة للموقع والوصول إليه</p>	<p>(ب) زيادة الدعم للإدارة البيئية</p>
<p>(ب) زيادة عدد المبادرات الطوعية التي تعزز الإدارة البيئية، من جانب منظمات الشباب والمنظمات الرياضية، والقطاع الخاص، والرابطات المهنية ومجموعات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية والحكومات</p>

الاستراتيجية

١١-٢١ تتولى شعبة الاتصالات والإعلام مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي، وستكون استراتيجية فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ على النحو التالي:

(أ) الاستفادة الفعالة من وسائط الإعلام بوصفها عامل تغيير فيما يتعلق بتصوير الجمهور وما يقوم به من أعمال من خلال التعاون الوثيق والمكثف مع وسائط الإعلام الجماهيرية لتوفير تغطية إعلامية أكثر وأدق للموضوعات البيئية التي تركز على الأسباب والآثار والحلول؛

(ب) التشجيع على إقامة اتصالات جيدة داخلية/خارجية عن طريق إنشاء تحالفات وشراكات مع المجموعات الرئيسية ومنها الشباب والأطفال، والمنظمات الرياضية؛ والرابطات المهنية، والجماعات البيئية؛ والمنظمات غير الحكومية؛ ووسائط الإعلام لممارسة التأثير على هذه المجموعات وإدماج المشاغل البيئية في أسلوب حياتها وأعمالها المهنية؛

(ج) تيسير الحصول على المعلومات المتعلقة بالمسائل البيئية المثيرة للقلق على المستويين العالمي والإقليمي والمتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركائه من خلال إنتاج ونشر مواد إعلامية محددة، ومطبوعات ومنتجات سمعية بصرية، بما في ذلك النشر عن طريق الإنترنت؛

(د) تشجيع مشاركة الجمهور في مجال الإدارة البيئية وممارسة التأثير لتحقيق ذلك عن طريق تنظيم و/أو تيسير زيادة حملات الوعي البيئي والأحداث البيئية وضمن اتساع اشتراك الجمهور، والجماعات الخاصة، والقطاع الخاص، والحكومات، والمنظمات غير الحكومية في هذه الأحداث؛

(هـ) تعزيز تنفيذ نتائج عملية الإدارة البيئية الدولية لتحسين أداء مبادرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة لبناء القدرات.

الولايات التشريعية

قرارات الجمعية العامة

الترتيبات المؤسسية والمالية للتعاون الدولي في ميدان البيئة	٢٩٩٧ (د-٢٧)
تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية	١٩٠/٤٧
برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١	د-١٩ - ٢
تقرير الأمين العام عن المستوطنات البشرية	٢٤٢/٥٣
إعلان الأمم المتحدة للألفية	٢/٥٥
تعزيز أوجه التكامل بين الصكوك الدولية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة (البرامج الفرعية ٢ و ٣ و ٦)	١٩٨/٥٥
إعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	٢/٥٧
متابعة مؤتمر قمة الألفية	١٤٤/٥٧
تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الاستثنائية السابعة	٢٥١/٥٧
تشجيع الأخذ بنهج إداري متكامل لمنطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة (البرامج الفرعية ١ و ٣ و ٦)	٢٦١/٥٧
آثار الإشعاع الذري	٨٨/٥٨
تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الثانية والعشرين	٢٠٩/٥٨
السنة الدولية للصحارى والتصحر ٢٠٠٦ (البرامج الفرعية ٣ و ٥ و ٧)	٢١١/٥٨
مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية	٢١٣/٥٨
الكوارث الطبيعية وقلة المناعة إزاءها (البرامج الفرعية ١ و ٣ و ٥)	٢١٥/٥٨
التنمية المستدامة للمناطق الجبلية (البرامج الفرعية ٢ و ٣ و ٥ و ٦)	٢١٦/٥٨

العقد الدولي للعمل "الماء من أجل الحياة، ٢٠٠٥-٢٠١٥	٢١٧/٥٨
تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة	٢١٨/٥٨
عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة	٢١٩/٥٨
مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا	٢٢٨/٥٨
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي	٢٣٣/٥٨
المحيطات وقانون البحار (البرامج الفرعية ١ و ٣ و ٦)	٢٤٠/٥٨
حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة	٢٤٣/٥٨
مقررات مجلس الإدارة
إعلان مالمو الوزاري	د ١ - ١/٦
الإدارة البيئية الدولية (البرنامج الفرعيان ٢ و ٥)	د ١ - ١/٧
الامتثال للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وإنفاذها (البرامج الفرعية ٢ و ٣ و ٦)	د ١ - ٤/٧
إعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة	١/١٩
تنفيذ البعد البيئي للتنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة	١٢/٢٠
آراء مجلس الإدارة حول تقرير الأمين العام بشأن البيئة والمستوطنات البشرية	١٧/٢٠
المياه العذبة (البرامج الفرعية ٢ و ٣ و ٤)	٢٥/٢٠
تطوير الروابط المشتركة فيما بين القضايا البيئية العالمية والاحتياجات البشرية (البرامج الفرعية ١ و ٢ و ٣ و ٦)	٢٨/٢٠
التمويل المستقر والكافي والمنتظم لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	٣٣/٢٠
تنفيذ إعلان مالمو الوزاري (مقرر مجلس الإدارة د ١ - ١/٦)	١٨/٢١
حسن إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتنفيذ قرار الجمعية العامة	٢٠/٢١
٢٤٢/٥٣

الإدارة البيئية الدولية	٢١/٢١
برنامج تطوير القانون البيئي واستعراضه دوريا للعقد الأول من القرن الحادي والعشرين (برنامج مونيبيديو، المرفق الثالث) (البرنامج الفرعيان ٢ و ٣)	٢٣/٢١
الخدمات المتعلقة بالسياسة العامة والخدمات الاستشارية في المجالات الرئيسية لبناء المؤسسات (البرامج الفرعية ٢ و ٣ و ٤ و ٦)	٢٤/٢١
المناخ والغلاف الجوي
أولا - التكيف مع تغير المناخ (البرنامج الفرعيان ٢ و ٦)	٣/٢٢
المواد الكيميائية
ثالثا - الرصاص (البرنامج الفرعيان ٢ و ٤)	٤/٢٢
تدعيم دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في القضايا المتصلة بالغابات (البرامج الفرعية ١ و ٢ و ٦)	٥/٢٢
تقديم الدعم لأفريقيا (البرامج الفرعية من ١ إلى ٦)	٩/٢٢
الفقر والبيئة في أفريقيا (البرنامج الفرعيان ٢ و ٥)	١٠/٢٢
إعلان بروكسل وبرنامج العمل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ (البرامج الفرعية ٢ و ٣ و ٥)	١٢/٢٢
الدول الجذرية الصغيرة النامية (البرامج الفرعية ٢ و ٣ و ٦)	١٣/٢٢
السنة الدولية للصحارى والتصحر (البرامج الفرعية ٢ و ٣ و ٥ و ٧)	١٥/٢٢

البرنامج الفرعي ١

التقييم البيئي والإنذار المبكر

مقررات مجلس الإدارة

توقعات البيئة العالمية	١/٢٠
أولا - تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	١/٢٢

البرنامج الفرعي ٢

تطوير السياسات والقانون

قرارات الجمعية العامة

العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم	١٥٨/٥٨
--	--------

مقررات مجلس الإدارة

د - ٥/٧ - تعزيز إشراك المجتمع المدني في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة
---	--

المياه

أولا - استراتيجيات وسياسات المياه لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	٢/٢٢
--	------

البيئة والتنوع الثقافي	١٦/٢٢
------------------------	-------

شؤون الحكم والقانون

أولا - متابعة قرار الجمعية العامة ٢٥١/٥٧ بشأن تقرير الدورة	١٧/٢٢
--	-------

الاستثنائية السابعة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى
الوزاري العالمي للبيئة

ثانيا - تنفيذ برنامج تطوير القانون البيئي واستعراضه دوريا للعقد
الأول من القرن الحادي والعشرين (برنامج مونتيفيديو الثالث)

البرنامج الفرعي ٣

تنفيذ السياسات العامة

قرارات مجلس الإدارة

الامتثال للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وإنفاذها ٢٧/٢١

تقييم ورصد الإنذار المبكر

ثالثا - النظام العالمي لرصد الحفظ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ١/٢٢

رابعا - التقييمات البيئية في أعقاب التراجعات

خامسا - حالة التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

المياه

ثانيا - برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية ٢/٢٢

زيادة تحسين الوقاية من الطوارئ البيئية والتأهب لها وتقييمها ٨/٢٢

والتصدي لها والتخفيف من حدتها

البرنامج الفرعي ٤

التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد

قرارات الجمعية العامة

التجارة الدولية والتنمية ١٩٧/٥٨

تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بما في ذلك تنفيذ البرنامج ٢١٠/٥٨

العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥

مقررات مجلس الإدارة

التجارة والبيئة ١٤/٢١

المواد الكيميائية

أولا - اتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة في التجارة الدولية	٤/٢٢
ثانيا - اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة
رابعا - النهج الاستراتيجي إزاء الإدارة الدولية للمواد الكيميائية
خامسا - برنامج الزئبق
تعزيز الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج	٦/٢٢
إشراك دوائر الأعمال والصناعة	٧/٢٢

البرنامج الفرعي ٥

التعاون والتمثيل على المستوى الإقليمي

قرارات الجمعية العامة
التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود	٣٤/٥٧
التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي	٣٨/٥٧
مقررات مجلس الإدارة
أداء المكاتب الإقليمية والتدابير المقترحة لتقوية الأقاليم واللامركزية	٣٩/٢٠
دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تدعيم الأنشطة الإقليمية والتعاون على المستوى الإقليمي داخل منظمة التعاون الاقتصادي	١٤/٢٢
التنفيذ الإقليمي لبرنامج عمل الأمم المتحدة للبيئة	٢١/٢٢

البرنامج الفرعي ٦

الاتفاقيات البيئية

قرارات الجمعية العامة
اتفاقية التنوع البيولوجي	٢١٢/٥٨
تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا	٢٤٢/٥٨

مقررات مجلس الإدارة

الاتفاقيات البيئية	١٨/٢٠
تدهور الأراضي: دعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا	١/٢١
السلامة الأحيائية	٨/٢١
الغلاف الجوي	١٩/٢١
إنشاء برنامج بحار إقليمية لمنطقة شرق المحيط الهادئ الوسطى	٢٩/٢١
المياه
ثالثا - برنامج البحار الإقليمية	٢/٢٢
رابعا - الشعاب المرجانية
خامسا - السلامة البحرية - وحماية البيئة البحرية من التلوث العرضي
المناخ والغلاف الجوي
الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ	٣/٢٢
التنمية المستدامة في القطب الشمالي	١١/٢٢

البرنامج الفرعي ٧

الاتصالات والإعلام

مقررات مجلس الإدارة

المجتمع المدني
ثانيا - استراتيجية طويلة لإشراك الشباب وإدماجهم في القضايا البيئية	١٨/٢٢
ثالثا - استراتيجية طويلة الأجل للرياضة والبيئة